القراءات القرآنية عند ابن هشام الأنصاري في شروحه: شرح قطر الندى، وشرح شذور الذهب، وشرح اللمحة البدرية (دراسة نحوية موازنة)

Qur'anic Readings in the Works of ibn Hisham Al-Ansari: A Grammatical Comparative Study of Sharh Qatr Al-Nada, Sharh Shudhur Al-Dhahab, and Sharh Al-Lamha Al-Badriyya

أ. **حربي مطر حسين & أ.د. باسم خيري خضير**: قسم اللغة العربية، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة المثنى، العراق.

Mr. Harbi Matar Husein & Prof. Dr. Basem Khairy Khudair: Department of Arabic Language, Faculty of Education for Humanities, Al-Muthanna University, Iraq.

DOI: https://doi.org/10.56989/benkj.v5i8.1567

تاريخ الاستلام: 2025-06-01 تاريخ القبول: 2025-06-09 تاريخ النشر 2025-08-01

الملخص:

تناول هذا البحث موقف ابن هشام الأنصاري من القراءات القرآنية في شروحه الثلاثة: شرح شذور الذهب، وشرح قطر الندى، وشرح اللمحة البدرية. وقد بيّن أن ابن هشام استشهد بالقراءات المتواترة والشاذة استشهادًا نحويًا، لا توجيهيًا، مستندًا إليها بوصفها شواهد لغوية تدعم القاعدة وتؤصّل لها، دون الخوض في تفصيل عللها أو تصنيفها من حيث الصحة والضعف، لكون كتبه تعليمية نحوية لا تفسيرية. وبرز اعتمادُه الأوسع على القراءات في شرح شذور الذهب، إذ احتج بثلاثين قراءة، مقابل إحدى وعشرين في شرح القطر، وثلاث عشرة في شرح اللمحة، وقد كشف ذلك عن إدراكٍ نحويٍّ عميقٍ عند ابن هشام، وتوظيفٍ علمي دقيق للقراءة في سبيل تقريب القاعدة وتوضيحها، كما أن القراءات التي أوردها تراوحت بين المشهورة كقراءة: (إنّ هذان لساحران)، والمندرجة تحت مسائل إشكالية مثل الترخيم: (يا مالِ)، وأخرى نادرة شاذة كقراءة (الحمدِ للهِ). واتّضح من خلال الموازنة أن شرح شذور الذهب هو الأكثر توظيفًا للقراءة، وأنّ ابن هشام كان يتعامل معها بوصفها مرآة للسان العربي، لاجئًا إلى أصواتها وإعرابها لتدعيم التحليل، وإن لم يُفرد لها بابًا مستقلًا، أو يُعنَ بها بوصفها علمًا قائمًا بذاته.

الكلمات المفتاحية: ابن هشام الأنصاري، القراءات القرآنية، النحو العربي، شذور الذهب.

Abstract:

This study explores the position of Ibn Hisham Al-Ansari regarding the Qur'anic readings (qira'at) in his three grammatical commentaries: Sharh Shudhur Al-Dhahab, Sharh Qatr Al-Nada, and Sharh Al-Lamha Al-Badriyya. It shows that Ibn Hisham cited both widely accepted and irregular qira'at as grammatical evidence rather than for interpretative purposes. He treated these readings as linguistic proofs to support and establish grammatical rules, without analyzing their causes or classifying them in terms of authenticity or weakness, as his works are instructional in grammar, not exegetical in nature. His most frequent use of qira'at appears in Sharh Shudhur Al-Dhahab, in which he cited thirty readings, compared to twenty-one in Sharh Qatr Al-Nada and thirteen in Sharh Al-Lamha. This reflects a deep grammatical insight and a precise scholarly use of the readings to clarify and simplify grammatical principles. The qira'at he cited range from well-known ones, such as: *inna hadhan la-sahirān*, to those involved in complex grammatical issues like apocope (e.g., *yā Mall*), and others that are rare and irregular, such as *Al-hamdi lillāhi*. The comparative analysis indicates that Sharh Shudhur Al-Dhahab shows the most extensive use of qira'at. It also reveals that Ibn Hisham viewed them as a mirror of authentic Arabic speech, relying on their phonetic forms and grammatical structures to support his analyses—despite not dedicating a separate chapter to them or treating them as an independent field of knowledge.

Keywords: Ibn Hisham, Qur'anic Readings (Qira'at), Arabic Grammar, Shudhur Al-Dhahab.

المقدمة:

إنَّ القراءات القرآنية تمثّل ثروةً لغوية ونحوية كبرى، اعتمدها النحاة في بناء القاعدة وتقعيد المسائل، وكان لها حضورٌ بارز في كتب النحو، ومنها شروح ابن هشام الأنصاري، وقد تجلّى في شروحه الثلاثة: شرح شذور الذهب، وشرح قطر الندى، وشرح اللمحة البدرية، توظيفُه للقراءات – سواء المتواترة أو الشاذة – بوصفها شواهد تدعم القاعدة وتؤكد المسموع من كلام العرب.

ويهدف هذا البحث إلى دراسة القراءات التي استشهد بها ابن هشام في هذه الشروح، وبيان منهجه في التوجيه النحوي، ومدى تفاوت حضوره في كل شرح، مبرزًا أثر هذه القراءات في صناعة القاعدة النحوية عنده.

القراءات القرآنية في شروح ابن هشام:

تقلدت القراءات القرآنية المتواترة والآحاد والشاذة عند ابن هشام، وفي شروحه ثلاثة: شرح شذور الذهب، شرح قطر الندى، شرح اللمحة البدرية، مكانًا ناهدًا في طيف من الشواهد الأخرى، والتي حفلت بها شروحه المذكورة سابقًا، ولكن وهو يستعرض أبواب النحو لم يقف عند كل القراءات القرآنية بالتوجيه وبيان حجة قراءتها بصيغها المتنوعة، وبيان موقفه منها؛ والسبب في ذلك أنه لم يخصص الشروح لهذا العلم بل وضعها بالأساس قواعد علم النحو، والحديث في القواعد النحوية. ويتطلب مزيدًا من الإيضاحات والشواهد، لذلك غلبت سمة الشاهد على القراءات القرآنية التي ذكرها واحتج بها، لكن هذا لا يمنع من القول إنَّ القضية النحوية التي تعرض لها ابن هشام وعضدها بقراءة قرآنية تعدُّ وجهًا لتلك القراءة، وإن لم يصرح بذلك، والدليل على هذا أن أغلب القراءات القرآنية التي ذكرها ووقفتُ عند أشهرها لدراسة ومراجعة في كتب الاحتجاج والتوجيه وذكرت الوجه النحوي نفسه الذي ذكره النحاة.

وابن هشام في شروحه، وإن كانت تلك الشروح أحيانًا تطيل الحديث في ذكر وجه القراءة، ومرجع ذلك اختصاص تلك الشروح بالتوجيه والاحتجاج، فهي شروح موضوعة لهذا الغرض، وهذا ما سنلاحظه في عدد من القراءات القرآنية التي سنقف عندها إن شاء الله تعالى.

"وعلى هذا كان ينبغي للقراءات القرآنية أن تكون في المرتبة الثانية في الاستشهاد بعد القرآن الكريم إن لم تكن في المرتبة نفسها، لأنها المرآة الصادقة التي تعكس الواقع اللغوي الذي كان سائدا في شبه الجزيرة العربية قبل الإسلام"[١]، والقراءة هي: "اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في كتابةِ الحروفِ وكيفيتها من تخفيف وتثقيل وغيرهما "[٢]، وأجازه من اختلافهم في الحذفِ والإثبات تخفيفًا.

ما على القبائل العربية ومراعاة للهجاتها المختلفة، ذكر بن الجزري (ت٨٣٣هـ): "وقد وضعت ضوابط لقبول القراءة والاعتداد بصحتها وهي: كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالا وصح سندها، فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردها ولا يحل

إنكارها، بل هي من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن ووجب على الناس قبولها، سواء كانت عن الأئمة السبعة أم عن العشرة أم عن غيرهم من الأئمة المقبولين؛ ومتى اختل ركن من هذه الأركان الثلاثة أطلق عليها ضعيفة أو شاذة أو باطلة سواء كانت عن السبعة أم عن هو من أكبر منهم"(٣).

وفي البيان للسيد الخوئي، ذكر شرعية القراءة من حيث التواتر والشاذ، إذ قال: "إن تواتر القرآن لا يستلزم تواتر القراءات، لأن الاختلاف في كيف تعد الكلمة لا ينافي الاتفاق على أصلها، كما أن الاختلاف في خصوصيات حدث تاريخي كالهجرة مثلاً لا ينافي تواتر نفس الحدث، على أن الواصل إلينا بتوسط القراء إنما هو خصوصيات قراءاتهم، وأما أصل القرآن فهو واصل إلينا بالتواتر بين المسلمين، وبنقل الخلف عن السلف وتحفظهم عليه في الصدور وفي الكتابات ... الخ"(٤).

وعلى أية حال، فقط استدل ابن هشام في شروحهِ على القراءات القرآنية المختلفة المتواترة منها والشاذة، ولكن لم يكثر منها، إذ في شروحه الأخرى قد أسهب كثيرًا، ومما يدل ذلك على سعة علمه، فقرأ مثلا هذه العبارة الدالة على ذلك، حيث اجتمع النصبُ بالياءِ والرفعُ بالألف في قوله تعالى: ﴿إِنْ هَٰذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾ (طه:٦٣).

وعلق ابن جني على القراءات القرآنية الشاذة وجعل لها كتابًا، وذكر المتواتر والآحاد في كتبه الأخرى.

والذي يشعر به من تعليقه، أن يجعل الشاذ من القراءات على نحوين وكلاهما مندرج ضمن القراءة الشاذة، هذا ما يتعلق بالبعد النظري، ومن جهة الاحتجاج بالقرآن الكريم والقراءات القرآنية، إذ قال في المحتسب:

"واعلم أن جميع ما شذ عن قراءة القراء السبعة وشهرتهم مغنية عن تسميتهم، ضربان ضرب شذ عن القراء عاريًا من الصنعة ليس فيه إلّا ما يتناوله الظاهر مما هذه سبيله، فلا وجه للتشاغل به؛ وذلك لأن كتابنا هذا ليس موضوعًا كافة القراءات الشاذة عن قراءة السبعة، وإنما الغرض منه إبانة ما لطفت صفته وأغربت طريقته، وضرب ثان وهو هذا الذي نحن على سمته، نعني ما شذ عن السبعة وغمض عن ظاهر الصنعة، وهو المعتمد المعوّل عليه، المولى جهة الاشتغال به"(٥).

أما فيما يخص موقف ابن هشام من القراءات القرآنية، فقد رفض، وكما رفض عدد من العلماء الموازنة بين القراءات القرآنية ولاسيما القراءات القرآنية المتواترة التي قرأ بها القراء العشرة وهم: نافع المدني (١٦٩هـ)، وابن كثير (١٢٠هـ)، وأبو عمرو بن العلاء (١٥٤هـ)، وابن عامر (١١٨هـ)، وعاصم الكوفي (١٢٧هـ)، وحمزة (١٥٦هـ)، والكسائي (١٨٩هـ)، وأبو جعفر يزيد القعقاع (١٣٠هـ)، ويعقوب الحضرمي (٢٠٥هـ)، وخلف بن هشام (٢٢٩هـ) (٦)، ثم أضيف إليهم أربعة هم: يحيى بن المبارك (٢٠٢هـ)، ومحمد بن عبدالرحمن بن محيصن (١٢٣هـ)، والحسن البصري (١١٠هـ)،

وسليمان الأعمش (١٤٨هـ)، ليكونوا أربعة عشر، فتمت بذلك القراءات القرآنية الأربع عشرة المتواترة، وما عداها فقراءات شاذة.

والقراءات القرآنية كما نعلم أن منها المتواتر والشاذّ، والمتواتر الصحيح هو ما أخذ عن طريق المصطفى (صلى الله عليه وآله وسلّم) أو عن طريق أهل بيته الأطهار، أو عن طريق الصحابة المُنتجبين منهم، وبعض المدارس من المسلمين لا تقبل بعصمة الصحابة (رضيَ اللّه عنهم)، فهم بشر والبشر ليس معصومًا، وعند الرجوع إلى علم الرجال، والجوع كذلك لعلم الحديث وجدنا من كان ينقل القراءة ليس بالشخص الذي يوثق بعدالته، كأمثال زيد بن ثابت وغيره، ومن القراءات التي وردت لابد أن تكون من السلف الصالح ممن يوثق بالنقل منهم.

والقراءات القرآنية في طبيعة الحال فيها اختلاف كبير بين المسلمين وبين المدارس الفقهية، وكل واحد منهم له توجهه الفقهي، ولكن في هذه الحال لا نغيب العقل، قال (صلى الله عليه وسلم): "يا أيها النّاس اعقلوا عن ربكم وتواصوا بالعقل تعرفوا ما أمرتم به وما نهيتم عنه، واعلموا أنّه ينجدكم عند ربكم، واعلموا أنّ العاقل من أطاع الله وإن كان دميم المنظر حقير الخطر دني المنزلة رثّ الهيئة، وإنّ الجاهل من عصى الله تعالى وإن كان جميل المنظر، عظيم الخطر، شريف المنزلة، حسن الهيئة، فصيحا، نطوقا، فالقردة والخنازير أعقل عند الله تعالى ممن عصاه، ولا تغترّ بتعظيم أهل الدّنيا إيّاكم فإنهم من الخاسرين" (٧).

وكما ورد عن الإمام جعفر بن محمد الصادق (ت١٤٨هـ) *، إذ قال: "لما خلق الله العقل قال له أدبر فأدبر، ثم قال له أقبل فأقبل، فقال: وعزتي وجلالي ما خلقت خلقا أحسن منك، إياك آمر، وإياك أنهى، وإياك أثيب وإياك أعاقب" (٨).

وأما القراءات الشاذة، فهي كذلك اختلاف واسع بين المدارس الفقهية، فمنهم من أنكرها ومنهم من أثبتها، ولكن الأعم الأغلب من المسلمين من أثبتها ووافق عليها، إلا مدرسة من المسلمين مدرسة "الاثنا عشر" لم يوافقوا عليها، بل على كل القراءات القرآنية ما عدا قراءتيّ عاصم الكوفي، ونافع المدني براوييهما.

ونستفاد من الكلام آنفًا، أن النحاة قد أخذوا من القراءة المتواترة والشاذّة، فهي عندهم قاعدة نحوية مسموعة، وكذلك عند الأنصاري ابن هشام أخذ بالمتواتر والشاذ، وقد تفاوت عدد شواهد القراءات القرآنية في شروح ابن هشام، ونبين من خلال الجدول الآتي:

شرح قطر الندى وبل الصدى	**٢١ شاهدًا**
شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب	**٣٠ شاهدًا**
شرح اللمحة البدرية في علم اللّغة العربيّة	**١٣شاهدًا**

وكما نعلم أن كتب الشروح هي كتب تعليمية، فابن هشام لم يسهب بها كثيرًا، فضلاً عن كتبه وشروحه الأخرى كأوضح المسالك، أو المغني اللبيب، إذ أسهب وأوضح كثيرًا بالأمثلة حول القراءات القرآنية.

ونلاحظ قد أكثر قليلاً في شرح شذور الذهب وأقلل قليلاً في شرحيّ القطر واللمحة، ودلالة أن كتاب شرح شذور الذهب أكثر رتبة من شرحين في جانب القراءات.

ونأخذ بعض القراءات المتواترة المشهورة، وأيضاً القراءات الشاذة، والتي ذكرت في كتب الشروح والتي نقلها لنا ابن هشام، ومن ذلك ما يلي:

١ـ قراءة (إن هذان لساحران) الواردة في قوله تعالى: ﴿إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾ (سورة طه: ٦٣)، هذه لغة كنانة وبني الحارث بن كعب وبني العنبر وبني هجيم وبطون من ربيعة بكر بن وائل وزبيد وخثعم وهمدان وعذرة، الذين يعربون المثنى بالألف مطلقًا.

وقد ذكر ابن الجزري عن إثبات هذه القراءة، قال: "ذلك يوجب اليقين بأن إثبات الألف في لفظ "هذان" أكثر تواترًا، بقطع النظر عن كيفية النطق بكلمة (إن) مشددة أو مخففة، وأن أكثر مشهور القراءات المتواترة قرؤوا بتشديد نون (إنَّ)، ما عدا ابنَ كثير وحفصًا عن عاصم، فهما قرأ (إنْ) بسكون النون على أنها مخففة من الثقيلة" [٩].

وقال ابن عاشور: "واعلم أن جميع القراء المعتبَرين قرؤوا بإثبات الألف في اسم الإشارة من قوله (هذان)، ما عدا أبا عمرو من العشرة، وما عدا الحسن البصري من الأربعة عشر" [١٠].

وخرج عليه قوله تعالى: ﴿إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾، وقوله (صلى الله عليه وآله وسلّم): (لا وتران في ليلة) فإن من حق (هذان، ووتران) لو جرين على اللغة المشهورة أن تكون بالياء، فإن الأولى اسم أن، والثانية اسم لا، وهما منصوبان، وفي الآية الكريمة تخريجات أخرى تجريها على المستعمل في لغة عامة العرب منها أن وإن حرف بمعنى نعم [١١].

ولقد ذكرتُ هذه القراءة من بين القراءات فإنها محل إشكال نحوي قديم، إذ جعلتها الأول من بين القراءات القرآنية، وأن هذه القراءة لم يذكرها ابن هشام في شرحي قطر الندى واللمحة البدرية، ولكن ذكرها في شرح شذور الذهب، وأسهب بهذه القراءة حتى جعل لها بابًا، إذ قسم المسائل النحوية في هذه الآية الكريمة تقسيمًا رائعًا وممتعًا.

ودلالة على ذلك، قوة إدراكه، وفهمه التي يمتلكها ابن هشام، وإذ وظف القراءة من بين القراء وآراء النحاة، والمسموع من العرب، وأخرج بنتيجة واضحة، إذ قال: "وقد اجتمع النصب بالياء والرفع بالألف في قوله تعالى: ﴿إِنْ هَٰذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾ (سورة طه: ٦٣)، وفي هذا الموضع قراءات منها [١٢]:

- **إحداها:** هذِهِ، وهي تشديدُ النونِ من (إنَّ) و(هذين) بالياء، وهي قراءة أبي عَمْرو، وهي جارية على سَنَنِ العربية؛ فإن (إنّ) تنصب الاسم وترفع الخبر، و(هذين) اسمها؛ فيجب نصبه بالياء لأنه مثنى، و(ساحران) خبرها فرفعه بالألف.
- **والثانية:** (إنْ) بالتخفيف (هَذَانِ) بالألف، وتوجيهُها أن الأصل (إنَّ هَذَيْنِ) فخففتْ (إن) بحذف النون الثانية، وَأُهْمِلتْ كما هو الأكثر فيها إذا خُفِفتْ، وارتفع ما بعدها بالابتداء والخبر فجيء بالألف.
- **والثالثة:** (إنَّ) بالتشديد (هَذَانِ) بالألف، وهي مشكلة؛ لأن (إنَّ) المشَدَّدَةَ يجب إعمالها فكان الظاهر بالإتيان بالياء كما في القراءة الأولى".

وإنّ كتاب شرح شذور الذهب قد امتاز في هذا المبحث، ونعني مبحث القراءات القرآنية، إذ أورد فيه ثلاثين قراءة قرآنية، جعلها شواهد نحوية تدعم القاعدة وتُبرز التحوّلات التي تطرأ على البنية اللغوية في ضوء القراءات، وقد كان تركيز ابن هشام منصبًّا على الجانب النحوي في هذه القراءات، فكان يتناولها بتحليل دقيق، مُرجِعًا المسائل إلى آراء النحاة المتقدمين، وموازنًا بينها وبين أقوال القراء، ومفسِّرًا أوجه الإعراب التي تُفهم من خلال القراءة نفسها، لا بمجرد ظاهر اللفظ، ومن ذلك ما نقله عن أبي إسحاق الثعلبي (ت 427هـ)، إذ قال في قراءة: ﴿إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾: "إنّ هذه القراءة هي الأشهر، فلا يصحّ الطعن فيها، لصحتها في العربية، وثبوتها في النقل" [١٣]، وإذا عدنا إلى باب المبنيات في شرح شذور الذهب، رأينا أن ابن هشام قد أطال النفس في ذكر القراءات، كقوله في قراءة: (هيتَ لك)، و(آمين)... وغيرها، مما لم نتناوله في دراستنا، لا تقليلاً من شأنه، وإنما لأن دراستنا هذه قائمة على الموازنة النحوية بين شروح ابن هشام، وهذه القراءات لم ترد في شرحي قطر الندى واللمحة البدرية، وإن كان شرح اللمحة يميل إلى شيءٍ من التفصيل، بخلاف شرح القطر الذي اقتصر على الإجمال، فإن كليهما لم يتعرض لتلك القراءات التي هي محل خلاف عند النحاة، والتي انفرد بذكرها شرح الشذور دون غيره من الشروح.

٢. **الترخيم، من ذلك قراءة (يا مالِ) الواردة في قوله تعالى:** ﴿وَنَادَوْا يَا مَالِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ قَالَ إِنَّكُم مَّاكِثُونَ﴾ (الزخرف: ٧٧)، القراءة منسوبة لعلي بن أبي طالب، وابن مسعود رضي الله عنهما [١٤]، أشار الزمخشري (ت٥٣٨هـ)، فقال: إن الترخيم هنا جائز على رأي من يجيز ترخيم غير المضاف والعلم، ويكون (يا مالِ) بمعنى (يا مالك) [١٥]، وقال السيوطي: أن (يا مالِ) من باب الترخيم، وأن حذف الكاف ليس من باب اللحن أو الضرورة، بل لغة معروفة [١٦].

وعلق ابن هشام في شروحه عن الترخيم في هذه القراءة، إذ قال في شرح قطر الندى: "فتقول على اللغة الثانية في جعفر: يا جعف، ببقاء فتحة الفاء، وفي مالك: يا مال، ببقاء كسرة اللام، وهي قراءة ابن مسعود، ويريد في قوله تعالى ﴿ونادوا يا مالِك﴾ [١٧].

وهذا الحرف في القراءة الصحيحة، وهي التأويل بحذف الحرف، وكان ابن هشام قد احتج بهذه القراءة، ووجهها في حديثه عن أحكام المنادى التي منها الترخيم، الذي يعني: اقتطاع حرف أو حرفين من آخر المنادى، والمنادى المرخم يأخذ حكمين إعرابيين، الأول: يبقي الاسم على ما كان عليه قبل الترخيم ويسمى لغة من ينتظر عودة الحرف الأخير، والثاني: يعامل الاسم المرخم معاملة الاسم المنادى، وكأنَّ الاسم المرخم لم يحذف منه شيء، وبالتالي يأخذ حكم الاسم المنادى في إعرابه، ويسمى: لغة من لا ينتظر عودة الحرف الأخير [١٨].

وفي شرح اللمحة، علق ابن هشام على الترخيم، ولم يعلق في شرح شذور الذهب، إذ قال: "حذف إعجاز المناديات لغير علة، وهذه تسمية قديمة، فقد حكي عن بعض الصحابة أو التابعين على خلاف في ذلك أنه سمع قارئا يقرأ: ﴿وَنَادَوْا يَا مَالِ﴾ فقال ما أشغل أهل النار عن الترخيم" [١٩].

والغرض من الترخيم، "فقد يكون للفراغ من النداء بسرعة للإفضاء إلى المقصود وهو المنادى له [٢٠]، فلم يذكر ابن هشام الترخيم في شرح شذور الذهب، أحسب هذا إن مسألة الترخيم مسألة مأخوذة إجمالاً من المنادى، فهو موضوع نوعًا ما به شيء من التيسير العلمي، وعادة ابن هشام لا يطرح بعض الآراء المبتدئة في كتبه أو شروحه، وكما قلنا إن شرح قطر الندى هو رتب للمتعلمين المبتدئين ولهذا قد أسهب بالشرح في هذه المسألة، وكذلك في شرح اللمحة البدرية، فقد نوه عليه كما ذكرنا آنفًا.

لو أقمنا موازنة بين شروح ابن هشام، لرأينا في شرح قطر الندى: يعارض بهذه القراءة على هذه لهجة من لا ينتظر مجيء الحرف الأخير عند الترخيم، وأعد ابن هشام (يا مالِ) ترخيمًا صحيحًا موافقًا للمسائل النحوية في المنادى، مستدلاً بتلك القراءة، والترخيم في هذه القراءة، أخذ بنظر الاعتبار في تقسيمات العرب، ولهذا قسموها:

1. لهجة من يترقب عودة المحذوف، فيعرب الاسم كما قبل الترخيم.
2. ولهجة من لا يترقب، فيعرب الاسم كأنه منادى مبني على الضم أو الفتح أو الكسر، بحسب موقعها من الاعراب.

وهذه دلالة أخرى وصريحة إلى إتقان ابن هشام في استخدام القراءات لخدمة المسائل النحوية، وهي دلالة أيضًا على مكانة (يا مالِ) في تقويم مسألة الترخيم.

وأما في شرح شذور الذهب، لم يشر ابن هشام عن هذه القراءة (يا مالِ)، وهو امتاز بالقراءات القرآنية في هذا الشرح والسبب، قد يكون ذلك لاقتصار الشرح في الشذور على المباحث النحوية المجردة، دون توسع في الشواهد القرآنية أو الخلافات المذهبية، على خلاف شرحي اللمحة والقطر.

وأما في شرح اللمحة، يوحي هنا ابن هشام إلى البعد البلاغي والسياقي في قراءة (يا مالِ)، وكيف أنها تُظهر مدى تطبع العرب بالترخيم حتى في المواطن الشديدة.

لكنه لا يفصّل الحكم النحوي كما فعل في شرح القطر، بل علق إلى قدم الترخيم وكونه من سمات العرب القديمة في خطابهم، حتى في مواطن الهلع.

وهذا موقف يُعزز الوظيفة الأسلوبية للترخيم أكثر من كونه تحليلاً إعرابيًّا، ويُبرز جانبًا آخر من فقه ابن هشام، وهو فقه المقام والسياق.

٣. **قراءة "(الحمدِ للهِ)**، وهي قراءة شاذة منسوبة للحسن البصري، وإبراهيم بن أبي عبلة، وقرأ زيد بن علي (ربَّ) بالنصب" [٢١].

وأشار ابن جني إلى هذه القراءة، إذ قال: "يقرأ هذا الحرف في القراءة السبعية (الحمدُ) بالضم وهو من قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ (الفاتحة: ١) [٢٢].

وعلق ابن هشام في شرح قطر الندى بهذه القراءة في باب النعت عندما ردّ على بعض المعربين الذين قالوا: "إنَّ النعت يتبع المنعوت في أربعة من عشرة، ويعنون بذلك أنه يتبعه في الأمور الأربعة التي يكون عليها".

ورأى أنَّ النعت يتبع المنعوت في اثنين من خمسة دائمًا وهما واحد من أوجه الإعراب، وواحد من التعريف والتنكير وقال: ولا يجوز في شيء من النعوت أن يخالف منعوته في الإعراب، ولا أن يخالفه في التعريف والتنكير" [٢٣].

وأشار ابن هشام في شرح الشذور، إذ قال: "وقد لهج المعربون بأن النعت يتبعُ المنعوت في أربعة من عشرة، والتحقيق أن الأمر على النصف في العددين، ورأي إنما يتبع في اثنين من خمسة، وهما واحد من أوجه الإعراب الثلاثة التي هي، النصب والجر وواحد من التعريف والتنكير، فلا تُنْعَتُ نكرة بمعرفة، ولا العكس" [٢٤].

وأما في شرح اللمحة، إذ أشار ابن هشام لقراءة أخرى، ولكن ليست في مسألة النعت، بل ذكرها في مسألة المبتدأ والخبر، وقال: إن أحكام المبتدأ هي على قسمين: لفظي ومعنوي، وذكر أقسام اللفظي:

فأحدهم الرفع لأنها مسند إليه، إذ مثل بهذه الآية الكريمة، إذ قال تعالى، على لسان شعيب (عليه السلام): ﴿مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُ﴾ (هود: ٨٥)، يقرأ برفع (غيرُ) وخفضها (غيرِ) صفة لإله على المحل، وعلى اللفظ، وإله مبتدأ خبره الجار والمجرور في أحد الوجهين [٢٥].

والثاني: هو شاهدنا، إذ قال ابن هشام: التقديم على نحو ﴿الحمدُ لله﴾ (الفاتحة: ١) لأن محكوم عليه فهو سابق طبعًا، فينبغي أن يسبق وضعًا، وقد يتأخر جوازا خلافًا للخليل [٢٦].

اعتمد ابن هشام على المسموع من العرب في هذه القراءة، فقام بتحليل القراءة وما سمع من النحاة فوظفها، إذ جعل توظيفها في مسألتين بين النعت وبين المبتدأ، وكان ابن هشام من القائلين بجواز الحمل على الجوار، لأنه عندما احتج بقراءة الحسن البصري (الحمدِ الله) يكون قد حملها على هذا المحمل الإعرابي، وكان قد حمل توجيه هذه القراءة على الإتباع لابن الأنباري والعكبري من دون أن يذكرا نوع الإتباع هل هو إتباع نحوي أم إتباع صوتي.

ويرى الباحث بالإتباع الصوتي لهذه القراءة، إذ لا ينبغي أن توجه توجيهًا نحويًا، بل توجه توجيهًا صوتيًا، والإثبات على ذلك، رأي إبراهيم أنيس، إذ قال: "أي تدرس دراسة صوتية تنسجم مع معطيات علم الصوت، فيكون مثل هذا الإتباع لا ضير فيه ولا بأس عليه، لأنَّ علم الصوت يجيز أن يتبع الصوت سواء أكان ذلك الصوت سابقًا لاحقًا، وهو ما يعبر عنه في علم الصوت بالإتباع التقدمي، والإتباع الرجعي لخلق توازن وانسجام حركيين في سلسلة الكلام لتحقيق الخفة التي يصبو إليها الناطق أو المتكلم باللغة" [٢٧].

لو أقمنا موازنة بين شروح ابن هشام، لرأينا في شرح قطر الندى، يحتج ابن هشام على مفهوم بعض النحاة: (يتبع في أربعة من عشرة)، ويصفها إطنابًا غير مُدققة.

في هذه المسألة، ذهب ابن هشام إلى الجانب العقلي الاستدلال، ويعد طرفة رائعة في هذا الشرح إذ امتاز ابن هشام بأسلوبه، إذ ذهب من المادة العلمية للمبتدئين إلى الحالة العقلية، وأما في شرح الشذور، وافق آراءه ما جاء في شرح القطر، وأما في شرح اللمحة، في هذا الشرح، لا يذكر ابن هشام النعت مباشرة، لكن يستثمر القراءات القرآنية – كما فعل في الآية من سورة هود – لإثبات القاعدة المتعلقة، بـ: "موضع الخبر، والبدل والصفة" ففي الآية: (غيرُه) بالرفع بدل من (إله) على محل الاسم.

(غيرِه) بالخفض صفة لـ(إله) لفظًا، هذا يدل على استيعابه للتداخل بين أبواب النحو (النعت، البدل، الخبر)، وتفسيره القراءات بتوجيه نحوي دقيق لا مذهب تفسيري بحت، منهجه هنا يعكس عمقًا نحويًا تحليليًا لا نجده عند كثير من شراح النحو.

٤. قراءة (من قبل ومن بعد) الواردة في قوله تعالى: ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾ (الروم: ٤)، قرأت في قراءة السبعة بالضم (قبل، بعد)، وقرأ آخرون بالكسر [٢٨].

وأشار السيوطي لهذه القراءة، إذ قال: تعد (قبل وبعد) من الظروف المبنية في بعض الأحوال فإن صُرّح بالمضاف بعدهما فهما معربان منصوبان على الظرفية، وإن قطعا عن الإضافة لفظًا

ومعنىً قصدًا للتنكير، فهما منصوبان على الظرفية أيضًا ويكونان، منونين، وإن حُذف المضاف إليه ونوي لفظه فيعربان ولا ينونان لانتظار المضاف إليه، وإن حُذف المضاف إليه ونوي معناه دون لفظه فيكونان مبنيين على الضم [٢٩].

وذكر ابن هشام في شروحه هذه القراءة، إذ قال في شرح الشذور: قرأت في قراءة السبعة بالضم، وما قُطِعَ عن الإضافة لفظا لا معنى من الظروف المبهمة، كقبل وبعد وأول، وأسماء الجهات نحو: قُدَّام وأمام وخَلْف، وأخواتها.

وقَدَّرهُ ابنُ يَعِيشُ عَلَى أَن الأصل من قبل كل شيء ومن بعده، انتهى، وهذا المعنى حق، إلا أن الأنسب للمقام أن يقدر من قبل الغلب ومن بعده، فحذف المضاف إليه لفظًا ونُوِي معناه، فاستحق البناء على الضم.

وقولي لفظًا احتراز من أن يقطع لفظًا ومعنى؛ فإنها حينئذٍ تبقى على إعرابها (٣٠)، وجمهور القراء قرؤوا بالضم.

إلا قارئين قرآ بالإضافة والجر وهما الجُحدري * والعقيلي *، وهذه القراءة من القراءات الشاذة، وإذ قرآ: ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِن قَبْلِ وَمِنْ بَعْدِ﴾ (الروم: ٤) بالخفض والتنوين، على إرادة التنكير وقطع النظر عن المضاف إليه: أي لفظا ومعنى، بالجر من غير تنوين، على إرادة المضاف إليه وتقدير وجوده [٣١].

وذكر ابن هشام في شرح قطر الندى هذه القراءة، إذ قال: "المبني على الضمّ، ومثلته بِقَبْلُ، وَبَعْدُ، وأشرتُ إلى أن لهما أَرْبَعَ حَالات:

- إحداها: أن يكونا مُضَافَيْنِ؛ فيعربان نَصْبًا على الظرفية، أو خَفْضًا بِمِنْ، تقول: (جئتُكَ قَبْلَ زَيْدٍ وَبَعْدَهُ) فتنصبهما على الظرفية، و(مِنْ قَبْلِهِ ومِنْ بَعْدِهِ)، فتخفضهما بمن، قال الله تعالى: ﴿كَذَبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ﴾ (الحج: ٤٢) ﴿فَأَيِ حَدِيثٍ بَعْدَ اللَّهِ وَءايَاتِهِ...﴾ (الجاثية: ٦).
- الثانية: أن يحذف المضاف، ويُنوي ثبوت لفظه، فيعربان الإعراب المذكور، ولا ينوّنان لنية الإضافة. والرواية بخفض (قبل) بغير تنوين، أي: ومن قبل ذلك، فحذف (ذلك) من اللفظ وقدره ثابتًا.
- الثالثة: أن يقطعا عن الإضافة لفظًا، ولا ينوى المضاف إليه، فيعربان أيضًا الإعراب المذكور، ولكنهما ينوّنان، لأنهما حينئذ اسمان تامان، كسائر النكرات، فتقول: (جئتك قبلاً وبعدًا، ومن قبل ومن بعد)، وقرأ بعضهم: (لله الأمرُ من قبلٍ ومن بعدٍ) بالخفض والتنوين.

- الرابعة: أن يحذف المضاف إليه، وينوي معناه دون لفظه، فيبنان حينئذ على الضم، كقراءة السبعة ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾ **(الروم: ٤)**، وقولي (أخواتهما) أردت به أسماء الجهات الست، وأول، ودون، ونحوهن [٣٢].

وأما في شرح اللمحة لم يتطرق ابن هشام لهذه القراءة، لا بالمبنيات، ولا بالإضافة، ولقد اكتفى بالأمثلة الأخرى، والآيات القرآنية.

ولو أقمنا موازنة بين شروح ابن هشام، لرأيناه استند في شرحي القطر والشذور على إرشاد القراءة السبعية (بالضم) ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾ وجعلها شاهدًا على بناء الظروف المبهمة عند حذف المضاف إليه ونية معناه فقط.

وأبان ذلك بأدلة نحوية واسعة ودقيقة، أما شرح اللمحة البدرية، فخلت مادته من هذه القراءة تمامًا، وربما قصده فيها الاختصار، أو أنها لم تندرج ضمن الموضوعات المعالجة في النص.

٥. قراءة (لا مساس) الواردة في قوله تعالى: ﴿قَالَ فَاذْهَبْ فَإِنَّ لَكَ فِي الْحَيَاةِ أَن تَقُولَ لَا مِسَاسَ﴾ (طه: ٩٧)، الجمهور يقرأ بكسر الميم وفتح السين، وأما بكسر الميم وكسر السين فهي قراءة الحسن وأبي حبوة، وابن أبي عبلة [٣٣].

هذه القراءة من غرائب اللغة، ووجه غرابته أن (لا) النافية دخلت على اسم الفعل، مع أن اسم الفعل في المشهور من الاستعمال العربي لا يجوز أن يدخل عليه عامل يوثر فيه.

إذ علق الفراء (ت: ٢٠٧هـ) على هذه القراءة، إذ قال: "ومن العرب من يقول: لا مَسَاس، يذهب به إلى مذهب دَرَاكِ ونَزَالِ" [٣٤].

وأشار ابن خالويه (ت: ٣٧٠هـ)، إذ قال: "لا مَسَاس، مثل دراك ونزال، وهذا من غرائب اللغة" [٣٥]. ولقد ذكر ابن هشام في شروحه، هذه القراءة، إذ قال في شرح الشذور: والمبني على الكسرِ منها:

(لا مساس): لم يقع في التنزيل فَعَالٍ أمرًا إلا في قراءة الحسن (لا مَسِاس)، بفتح الميم وكسر السين وهو في دخول (لا) عَلَى اسم الفعل بمنزلة قولهم للعائر إذا دعوا عليه بأن لا ينتعش- أي لا يرتفع- (لا لعًا) [٣٦].

وأما في شرح قطر الندى، ذكر ابن هشام: "إن جميع العرب يكسرون آخرهُ في جميع الأحوال، وقسم مختلف فيه، وهو (حَذامِ، وقَطَامِ)، ونحوهما من الأعلام المؤنثة الآتية على وزن (فعال)" [٣٧].

وفي شرح اللمحة، قال ابن هشام: يجوز يكون قياسًا أن تصوغ من الفعل الثلاثي كلمة على وزن (فَعَالِ) نحو: (نَزال، دراك، تراك، قعاد، كتاب، ذهاب) بمعنى (أنزل، أدرك، أترك، اكتب، اذهب)" (٣٨).

لو أقمنا موازنة بين شروح ابن هشام، لرأينا في شرح شذور الذهب: أظهر ابن هشام قراءة الحسن التي جعلت (مساس) اسم فعل أمر، علّل البناء على الكسر بأنه اسم فعل أمر دخلت عليه (لا) قارنها بـ(لا لعًا)، وأعدّ أن (مساس) على هذا التوجيه هو مبني على الكسر كسائر أسماء الأفعال، وأشار ابن هشام إلى صريح للقراءة القرآنية الشاذة (لا مساس) بصفتها بناءً خاصًا (اسم فعل أمر)، ضمن تقسيم المبني على الكسر.

وفي شرحي القطر واللمحة ذكر القاعدة الأساسية النحوية، التي جاءت منها هذه القراءة، والقراءات القرآنية التي وردت في الشروح قليلة، فإذا وردت قراءة في مسألة ما، لم تكن في الشرح الثاني، ولهذا جميعها بها العدد اليسير، ونكتفي بهذا القدر، ونسأل من الله تعالى القبول.

وخلاصة القول: إن ابن هشام اعتنى بالشاهد القرآني وقراءاته في شروحه، ولكن لم يطنب كثيرًا بالقراءات ماعدا شرح الشذور، عندما يريد ذكر القراءة القرآنية، يذهب إلى تفسيرها، ومسائلها النحوية والصوتية، حتى يسهب فيها.

النتائج:

1. اعتمد ابن هشام على القراءات القرآنية بوصفها شواهد نحوية، ولم يتعامل معها بمنهج الموازنة بين الروايات أو القراء، بل بما تؤيده من قواعد إعرابية.
2. وظّف المتواتر والشاذ من القراءات دون تفريق في القيمة النحوية، ما دام التوجيه النحوي سائغًا، مما يعكس رؤيته العميقة بأن العبرة في النحو بالسماع الفصيح.
3. كان شرح شذور الذهب أكثر الشروح عنايةً بالقراءات القرآنية، إذ ضمَّ ثلاثين قراءة، وقدّم توجيهات دقيقة لها، بينما اقتصر في شرحي القطر واللمحة على ما يناسب هدف الشرحين.
4. قراءة (إنْ هذانِ لساحران) نالت اهتمامًا خاصًّا في شرح الشذور، وظهرت فيها قدرة ابن هشام على تحليل القراءات من حيث التركيب، واللهجات، وتخريج الأوجه الإعرابية المتعددة.
5. دلّ تعامل ابن هشام مع الترخيم في (يا مالِ) على معرفته بلهجات العرب، وتعمقه في فهم البنية النحوية، ومراعاته للفروق بين الشروح بحسب مستوى المتلقي.

التوصيات:

1. دراسة موسَّعة للقراءات القرآنية في بقية مؤلفات ابن هشام، مثل: مغني اللبيب وأوضح المسالك، للوقوف على مدى ثبات منهجه النحوي في التعامل مع القراءات، ومقارنة ذلك بما ورد في الشروح الثلاثة موضع الدراسة.
2. عقد موازنات بين منهج ابن هشام في توظيف القراءات وبين مناهج نحاة آخرين كالأندلسيين (كابن مالك وابن عصفور) أو البصريين والكوفيين، لاستخلاص خصائص المدرسة النحوية التي ينتمي إليها.
3. تحقيق النصوص النحوية التي استشهدت بالقراءات القرآنية تحقيقًا علميًا دقيقًا، خاصة في شرح اللمحة البدرية الذي لا يزال بحاجة إلى عناية مخطوطية أكبر مقارنة بباقي شروحه.
4. إعداد فهرس موضوعي شامل للقراءات القرآنية في كتب ابن هشام الثلاثة محل الدراسة، مع تصنيفها بحسب نوع التوجيه النحوي (إعرابي، صرفي، صوتي)، لتيسير الرجوع إليها للباحثين.
5. دعوة الباحثين إلى الإفادة من القراءات القرآنية بوصفها شاهدًا لغويًا موثوقًا في الدرس النحوي المعاصر، على غرار ما فعله ابن هشام، وتنمية الوعي بأثرها في ترسيخ القواعد وتوجيه الخلاف.

الهوامش:

١. عضيمة، محمد عبد الخالق (د.ت): دراسات لأسلوب القرآن الكريم، تح: محمود محمد شاكر، ٢/١، القاهرة: دار الحديث.

٢. الزركشي، أبو عبد الله (1957م): البرهان في علوم القرآن، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط١، ١/٣١٨، دار إحياء الكتب العربية.

٣. ابن الجزري، شمس الدين أبو الخير؛ بن يوسف، محمد بن محمد (د.ت): النشر في القراءات العشر، تح: علي محمد الضباع، ١٥/١.

٤. الخوئي، أبو القاسم (د.ت): البيان في تفسير القرآن، ط1، 173.

٥. الموصلي، أبو الفتح عثمان بن جني (1969م): المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تح: علي النجدي ناصف، وآخرون، ٣٥/١.

٦. القراءات القرآنية عند ابن هشام في كتابه (شرح قطر الندى وبل الصدى) وموقفه منه، نوفل علي الراوي، مج: آداب الرفدين، ع: ٥١، ١٤٢٩هـ – ٢٠٠٨م :٢.

٧. ينظر: إحياء علوم الدين، أبي حامد الغزالي: ١٤١/١.

٨. بحار الأنوار، العلامة المجلسي: ٩٦/١.

٩. النشر في القراءات العشر: ٣٢١/١.

١٠. ابن عاشور، محمد الطاهر (1984م): التحرير والتنوير، الدار التونسية للنشر، ٢٥١/٨.

١١. ينظر: ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي (1980م): شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة: دار التراث، دار مصر، ط٢٠، ٢٠/١.

١٢. شرح شذور الذهب، ٧٢.

١٣. الثعلبي، أحمد بن محمد بن إبراهيم (د.ت): الكشف والبيان عن تفسير القرآن، تح: أبي محمد بن عاشور، دار إحياء التراث العربي، ط١: ٣٣٥/٢، شرح شذور الذهب: ٧٥.

١٤الخطيب، عبد اللطيف (د.ت): معجم القراءات، دار سعد الدين، ط١، ١٢٦/٦.

١٥. الزمخشري، محمود بن عمر بن أحمد (د.ت): الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تح: مصطفى حسين أحمد، دار الريان للتراث بالقاهرة، ط٣ :٤٩٥.

١٦. السيوطي، جلال الدين؛ هنداوي، عبد الحميد (د.ت): همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، مكتبة التوفيقة، ط٣، ٣٤٥/١.

١٧. شرح قطر الندى: ٢١٣.

١٨- المصدر نفسه، :٢١٤.

١٩. شرح اللمحة البدرية: ١١٢/٢.

٢٠. السامرائي، فاضل صالح (2007م): معاني النحو، دار إحياء التراث العربي، ط١، ٤/ ٢٨٦.

٢١. معجم القراءات القرآنية: ٥/١.

٢٢. ينظر: أبو الفتح ابن جني (1986م): المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تح: عبد الحليم النجار، وآخرون، دار سركين، ٣٨/١.

٢٣ شرح قطر الندى: ٢٨٣.

٢٤ شرح شذور الذهب: ٤٣٩.

٢٥. ينظر: شرح اللمحة البدرية: ٣٦٣/١، ينظر: معجم القراءات القرآنية: ٤٥٦/٣.

٢٦. ينظر: شرح اللمحة البدرية: ٣٦٤/١.

٢٧. أنيس، إبراهيم (1973م): في اللهجات العربية، مصر: المطبعة الفنية، ٩٦.

٢٨ معجم القراءات القرآنية: ٦٥/٥.

٢٩. همع الهوامع: ٢٠٩/١.

٣٠. ينظر: شرح شذور الذهب: ١٣٧-١٣٨، ينظر: شرح ابن يعيش: ٩٠/٤.

٣١. شرح شذور الذهب: ١٤٧.

٣٢. ينظر: شرح قطر الندى: ٣٨-٣٩-٤٠-٤١.

٣٣. النشر القراءات العشر:٣٢١/١، البحر المحيط: ٦/٢٧٥.

٣٤. أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء (د.ت): معاني القرآن، تح: أحمد يوسف النجاتي، محمد علي النجار، ط١، دار المصرية: ١٩٣/٣.

٣٥. الحسين بن أحمد بن خالويه، أبو عبد الله (1979م): ليس في كلام العرب، تح: أحمد عبد الغفور عطار، ط١، مكة المكرمة، ٤٥.

٣٦. شرح شذور الذهب: ١٢٨.

٣٧. شرح قطر الندى: ٣٣-٣٤.

٣٨. شرح اللمحة البدرية: ٨٢/٢.

قائمة المراجع والمصادر:

القرآن الكريم.

1. أبو حامد الغزالي (د.ت): إحياء علوم الدين، القاهرة: دار المعرفة.

2. أبو القاسم الخوئي (د.ت): البيان في تفسير القرآن، ط1، قم.

3. بدر الدين الزركشي (1957م): البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة: دار إحياء الكتب العربية.

4. ابن عاشور، محمد الطاهر (1948م): التحرير والتنوير، تونس: الدار التونسية للنشر.

5. محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي (د.ت): الجامع لأحكام القرآن، القاهرة: دار الكتب المصرية.

6. عضيمة، محمد عبد الخالق (د.ت): دراسات لأسلوب القرآن الكريم، تحقيق: محمود محمد شاكر، القاهرة: دار الحديث.

7. عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي المصري (1980): شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة: دار التراث، ط20.

8. ابن هشام الأنصاري (د.ت): شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية.

9. ابن هشام الأنصاري (د.ت): شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب.

10. ابن هشام الأنصاري (د.ت): شرح قطر الندى وبل الصدى.

11. الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل – محمود بن عمر الزمخشري (ت 538هـ)، تحقيق: مصطفى حسين أحمد، القاهرة: دار الريان للتراث.

12. أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي (د.ت): الكشف والبيان عن تفسير القرآن، تحقيق: أبو محمد بن عاشور، بيروت: دار إحياء التراث العربي.

13. عثمان بن جني (1969م): المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق: علي النجدي ناصف وآخرون، القاهرة: دار المعارف.

14. السامرائي، فاضل صالح (2007م): معاني النحو، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط1.

15. الخطيب، عبد اللطيف (د.ت): معجم القراءات القرآنية، دمشق: دار سعد الدين، ط1.

16. السيوطي، جلال الدين (د.ت): همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، القاهرة: مكتبة التوفيقية.

17. ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (د.ت): النشر في القراءات العشر، تحقيق: علي محمد الضباع، بيروت: دار الكتب العلمية.

18. الراوي، نوفل علي (2008م): القراءات القرآنية عند ابن هشام في كتابه شرح قطر الندى وبل الصدى وموقفه منها، مجلة آداب الرافدين، عدد 51.

19. المجلسي، محمد باقر (د.ت)، بحار الأنوار، طهران: دار إحياء التراث العربي.